

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

محددات الطاقة الضريبية في فلسطين خلال الفترة 2000-2020

إعداد

ألاء أحمد حسن عبدالله

إشراف

د. مفيد الظاهر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات
الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2021م

محددات الطاقة الضريبية في فلسطين خلال الفترة 2000-2020

إعداد

ألاء أحمد حسن عبدالله

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2021/09/27م، وأجيزت.

التوقيع

.....
.....

.....
.....

.....
.....

أعضاء لجنة المناقشة

1. د. مفيد الظاهر / مشرفاً رئيساً

2. د. رائد عريقات / ممتحناً خارجياً

3. د. سامح العطوط / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى زخري وعوني ومك لامست هامتي به عنان السماء (والدي) حفظه الله
إلى آسمى عناويك التضحية ومثلي الأبدى في الصبر والحناك (والدي) حفظها الله
إلى أحبائي وأشقاء روعي وشريك حياتي
إلى أصدقائي وزميلاتي وزملائي
أهدي لكم هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل بعد شكره جل وعلى إلى كل من له فضل عليّ بدءاً من الدكتور مفيد الظاهر الذي تفضل مشكوراً بوقته وجهده وقبل الإشراف الذي ما يدخل بمعرفته وعلمه القيم على إنجاز هذا العمل المتواضع.

وإلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، كما أتقدم شاكراً لأساتذتي الكرام الذين أخذوا عليّ بوافر معارفهم وأقف إكباراً لهم.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأخوة والأخوات، الزملاء والزميلات الكرام الذين ساندوني. كما لا أنسى في شكري هذا أن أشكر سندي في هذه الدنيا والدي، أمي وأبي الغاليين.

الإقرار

أنا الموقّعة أدناه، مقدّمة الرّسالة التي تحمل العنوان:

محددات الطاقة الضريبية في فلسطين

خلال الفترة 2000-2020

أقرّ بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرّسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة كاملة، أو أيّ جزء منها، لم يقدّم من قبل لنيل أيّ درجة علميّة، أو لقب علمي، أو بحث لدى أيّ مؤسّسة تعليميّة أو بحثيّة أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة: (أ)، احمد من عبد الله

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ: 2021/9/24

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ح	فهرس الجداول
ط	فهرس الأشكال
ي	الملخص
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها
2	مقدمة الدراسة
3	مشكلة الدراسة
4	أهداف الدراسة
4	فرضيات الدراسة
5	أهمية الدراسة
6	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
7	الإطار النظري
7	ماهية الطاقة الضريبية
7	مفهوم الطاقة الضريبية
8	أنواع الطاقة الضريبية
9	المفاهيم المرتبطة بالطاقة الضريبية
11	العوامل المؤثرة في الطاقة الضريبية
15	معيقات ومحددات الطاقة الضريبية
18	الدراسات السابقة
21	التعقيب على الدراسات السابقة
23	الفصل الثالث: منهجية الدراسة
24	المقدمة
24	منهج الدراسة

الصفحة	الموضوع
25	متغيرات الدراسة
28	نموذج الدراسة
28	وصف بيانات الدراسة
34	قياس الطاقة الضريبية
36	الطريقة والإجراءات
37	المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة
38	الفصل الرابع: تحليل نتائج الدراسة
39	معامل الارتباط
40	اختبار التوزيع الطبيعي للعينة
40	اختبار وصف النموذج
40	اختبار القيم المتطرفة
41	اختبار الفرضيات
44	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
45	النتائج
46	التوصيات
48	قائمة المصادر والمراجع
b	Abstract

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
29	بيانات الدراسة	جدول (1)
30	المتوسطات الحسابية، القيمة الأعلى والأدنى، الانحراف المعياري	جدول (2)
35	الطاقة الضريبية في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020	جدول (3)
39	معاملات الارتباط بين المتغيرات	جدول (4)
40	اختبار Pregibon لاختبار وصف النموذج	جدول (5)
41	اختبار القيم المتطرفة الـ Skewness والـ Kortosis	جدول (6)
41	نتائج اختبار الـ Regression للفرضية الرئيسية الأولى	جدول (7)
42	نتائج اختبار الـ Regression للفرضية الرئيسية الأولى	جدول (8)
43	نتائج اختبار الـ Regression للفرضية الرئيسية الأولى	جدول (9)

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
28	نموذج الدراسة (متغيرات الدراسة)	شكل (1)
31	الإيرادات الضريبية في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020	شكل (2)
32	الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020	شكل (3)
33	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020	شكل (4)
33	نسبة إجمالي الواردات للناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020	شكل (5)
34	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020	شكل (6)
36	الطاقة الضريبية في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020	شكل (7)

محددات الطاقة الضريبية في فلسطين خلال الفترة 2000-2020

إعداد

ألاء أحمد حسن عبدالله

إشراف

د. مفيد الظاهر

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على محددات الطاقة الضريبية في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020، والتعرف على علاقة الطاقة الضريبية بالنمو الاقتصادي ودرجة الانفتاح الاقتصادي وهيكل الناتج المحلي الإجمالي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من اجل الإجابة على أسئلة الدراسة وفرضياتها، وتوصلت الى عدة نتائج كان أهمها انه، يوجد أثر ايجابي بين الطاقة الضريبية والنمو الاقتصادي، وانه يوجد أثر بين الطاقة الضريبية ودرجة الانفتاح الاقتصادي وهيكل الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ما بين الأعوام (2000-2020)، وبناء على نتائج الدراسة تم اقتراح عدة توصيات كان أهمها الموازنة بين الطاقة الضريبية وهيكل الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي)، وتشجيع الاستثمار في الصناعات المحلية من خلال تقديم إعفاءات ضريبية معقولة، بالإضافة الى زيادة الضريبة على المنتجات والخدمات المستوردة من اجل دعم الصناعات المحلية.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

مقدمة الدراسة

تشكل السياسة الضريبية أداة من أدوات السياسة المالية التي تتبعها الدولة الى جانب كل من السياسة الاقتصادية والسياسة الائتمانية لتحقيق الإستقرار والإزدهار الاقتصادي، حيث تحدد السياسة الضريبية حجم الاقتطاع الضريبي على ضوء المعطيات الاقتصادية والسياسية والإجتماعية التي توضح مصادره ووسائله. (شريف، 2013، ص16)، فالضريبة فرض إجباري دون مقابل مباشر تقوم به السلطات المالية، فتستخدمها الحكومات لتصحيح الاوضاع الاقتصادية لدولها، وجاءت الأهمية الكبيرة للضرائب تبعاً لتوسع دور الدولة، وتوسع الأهداف التي تسعى لتحقيقها، والواجبات الملقاة على عاتقها، وترتب على هذا التوسع زيادة في النفقات العامة، حيث تعتبر الضرائب من وسائل تمويلها، فأدى تطورها لإعتبارها من وسيلة تمويل الى أداة لتوجيه وتدخل، لها آثار اقتصادية تختلف بإتساع دور الدولة، ومدى تناسب النظام الضريبي مع البنية الإقتصادية للدولة، وبالتالي أصبحت السياسة الضريبية جزء لا يتجزأ من السياسة المالية (الليبي، 2017، ص3)، وإن اي اقتطاع ضريبي يجب ان يكون محصوراً بحد معين، حيث يؤدي تجاوز هذا الحد الى إثارة المشاكل، كما ان التقليل يؤدي الى عدم القدرة على استخدام الاموال بطريقة افضل. وهذا الحد هو الذي يرسم الطاقة الضريبية للدولة والتي هي اقصى قدر ممكن تسعى الحكومة الى اقتطاعه من الناتج القومي الاجمالي عن طريق الضرائب، دون التأثير على الطاقة الانتاجية للاقتصاد، وعدم الاضرار بالحياة الاقتصادية والاجتماعية (شريف، 2013، ص16).

ولتقدير حجم هذه الطاقة لابد من الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة والمتمثلة بالدخل القومي، وعلاقته بالعبء الضريبي باعتباره كجزء من الطاقة الضريبية (المتوكل، 2000، ص7)

فالطاقة الضريبية هي الحد الأقصى من الاموال التي يمكن اقتطاعها من الدخل القومي عن طريق الضرائب وهي تحدد بما يبقى من الدخل القومي بعد أن ينزل منه الحد الأدنى للمعيشة،

بحيث ان الحد الأدنى للمعيشة نسبي ويختلف باختلاف المكان والزمان ويخضع تقديره لمجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية التي لا يمكن تخطيها دون الاضرار بالطاقيه الانتاجية للاقتصاد، وبرغبت المكلفين بالإستمرار بالعمل والإدخار (شريف، 2013، ص17).

وننوه في هذه الدراسة محددات تلك الطاقة والتي تحول دون وصول العبء الضريبي إلى الطاقة الضريبية إذ عادة مايعكس النظام الضريبي مرحلة التطور الاقتصادي والهيكل الاجتماعي والسياسي لأي دولة كانت ومن أهم محددات الطاقة الضريبية: النمو الاقتصادي، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، وهيكل الناتج المحلي الإجمالي، وكفاءة الإدارة الضريبية، ودرجة النقدية في الاقتصاد وسوف يتم تناول ثلاثة محددات وهي النمو الاقتصادي ودرجة الانفتاح الاقتصادي، وهيكل الناتج المحلي الاجمالي.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في أن قياس الطاقة الضريبية لها أهمية كبيرة وان اغفالها يؤدي الى مشاكل وانحراف عن المخطط المالي لدولة، حيث تعطي هذه العملية صورة واضحة عن طبيعة النظام الضريبي المطبق وعن طبيعة العبء الضريبي الأمتل الذي يوافق بين حاجة الحكومة للإيرادات الضريبية لتغطية نفقاتها العامة ومقدرتها على فرض ضرائب، وقدرة المواطن على دفع الضرائب وتحمل عبئها.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: **ماهي محددات الطاقة الضريبية في فلسطين خلال فترة 2000-2020م؟**

ويتفرع من السؤال الرئيسي اسئلة فرعية وهي:

1. ما أثر النمو الاقتصادي في فلسطين على حجم الطاقة الضريبية في الفترة الزمنية (2000-2020)؟

2. ما أثر درجة الانفتاح الاقتصادي على حجم الطاقة الضريبية في الفترة الزمنية (2000-2020)؟

3. ما أثر هيكل الناتج المحلي الاجمالي على حجم الطاقة الضريبية في الفترة الزمنية (2000-2020)؟

أهداف الدراسة

1. التعرف على محددات الطاقة الضريبية في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020.
2. التعرف على أثر كل من النمو الاقتصادي ودرجة الانفتاح الاقتصادي وهيكل الناتج المحلي الإجمالي بالطاقة الضريبية.
3. إلقاء الضوء على قياس محددات الطاقة الضريبية وفي محاولة لفهمها وتحليلها في إطار شامل يأخذ بعين الاعتبار جميع التأثيرات والانعكاسات المرتبطة بها.

فرضيات الدراسة

وبناء على فهم طبيعة المشكلة فإنه تم صياغة الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى H₀₁

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الطاقة الضريبية و النمو الاقتصادي في فلسطين ما بين الأعوام 2000 – 2020.

الفرضية الرئيسية الثانية H₀₂

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الطاقة الضريبية و درجة الانفتاح الاقتصادي في فلسطين ما بين الأعوام 2000 – 2020.

الفرضية الرئيسية الثالثة H₀₃

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الطاقة الضريبية و هيكل الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ما بين الأعوام 2000 – 2020.

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من كون الضرائب عاملاً مهماً من العوامل المؤثرة في النمو والاستقرار الاقتصادي، وحقيقة أن الأفراد يسعون دائماً إلى نقل العبء الضريبي عنهم لإعتقادهم بضخامة العبء الذي يحملونه مقارنةً بغيرهم بالمجتمع، ويعود ذلك إلى انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض درجة الوعي الضريبي في الدول النامية، وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي وتزايد المتأخرات الضريبية، بالتالي أن الحصيلة الضريبية في الدول لا تعكس حقيقة الطاقة الضريبية والتي يمكن الوصول إليها دون أي زيادة في السعر الضريبي ودون إدخال أوعية ضريبية جديدة، وتسهم هذه الدراسة بأن تكون مرجعاً للباحثين والدارسين المهتمين بموضوع الطاقة الضريبية لما تسهمه في زيادة كفاءة الحكومة في استغلال طاقتها الضريبية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

ماهية الطاقة الضريبية

تمثل الطاقة الضريبية أحد أهم المؤشرات لتقييم السياسات الضريبية للدولة، كونه يُحدث جملة ما تحدثه السياسة الضريبية من تأثير على الفرد والمجتمع كما أنه يعبر عن السياسات التي تسعى الدولة لتنفيذها.

وفي هذا الباب سيتم تناول ودراسة ماهية الطاقة الضريبية من مفهوم الطاقة والمفاهيم المرتبطة بها الى جانب توضيح العوامل المؤثرة بالطاقة الضريبية.

مفهوم الطاقة الضريبية

تعددت التعاريف المتناولة للطاقة الضريبية نظرا لارتباطها لمفاهيم مختلفة.

حيث عرف (شيراز) الطاقة الضريبية "أنها تساوي حجم الناتج الذي يزيد عن حجم الاستهلاك اللازم لتحقيق الناتج الكلي بحيث لا يؤثر في مستوى المعيشة القائم" (العبودي، 2015).

أما (جوزيه ستامب) فقد اعتبر ان الطاقة الضريبية هي الدخل القومي مطروحاً منه حد الكفاف اي مستوى الاستهلاك الضروري دون المساس بالاعتبارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمكلفين. ويرى (كتانه) أن الطاقة الضريبية هي ليست سوى محاولة لإيجاد الاسلوب الصحيح لحقيقة الطاقة الضريبة التي يمكن ان يتحملها الهيكل الضريبي لأي بلد لإيجاد العبء الضريبي الامثل دون أحداث ضرر بالنشاط الاقتصادي (كتانه، 1998).

وقد عرفها (المتوكل) بأنها نسبة الناتج القومي الإجمالي التي يمكن للحكومة الحصول عليه من دافعي الضرائب، بحيث لا يؤدي ذلك الى الاضرار بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسة، ويتم تخصيص هذه الاموال لتمويل الاستهلاك العام وتكوين رأس مال اجتماعي (المتوكل،

2000) أما (عواضة) فيرى ان الطاقة الضريبية هي اقصى قدر ممكن امتصاصه من الدخل القومي عن طريق الضرائب، مع مراعاة عدم تجاوز الحدود الاقتصادية والمالية والأخذ بالاعتبارات النفسية والسياسية للمكافئين، ويطلق على الطاقة الضريبية بالطاقة الاقتصادية او كما يستعمل الاقتصاديون عبارة المقدرة التكلفة بدلاً من الطاقة الضريبية (عواضة، قطيش، 2013).

ورأى (الأعسر) ان تحديد مفهوم لطاقة الضريبية او تعريفها من المفاهيم التي لم يتفق عليها الباحثين بسبب صعوبة قياسها وتحديدها رغم شيوع استخدام هذا المصطلح حتى وصفها الاقتصادي دالتون بأنها تعبير غامض (الأعسر، 2016).

وتعتبر الطاقة الضريبية أهم عنصر لما يسمى بالطاقة المالية للاقتصاد القومي والتي تشير الى قدرة الإيرادات العامة على تغطية نفقات الدولة، وتقاس هذه الطاقة بمدى تحمل الدخل القومي لأن يتم اقتطاع جزء منه كإيراد عام الأمر الذي يضع حداً وقيداً على الانفاق العام. (عبد الحميد، 2005)، وتمثل الطاقة الضريبية ما يعرف بالمقدرة التكلفة القومية الى قدرة الدخل القومي على تحمل الضرائب، او على ذلك القدر من الضرائب الذي يمكن فرضه بصورة عادلة على الأفراد (عبد الأحد، سليم، 2008).

وبناءً على ما سبق يمكن تعريف الطاقة الضريبية: بأنها رسم تخطيطي للحدود القصوى لسلطة الدولة الضريبية وأحد أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي الأساسية اي ما يعرف بالمقدرة التكلفة للفرد الذي يعد امتداداً للعبء الضريبي الأمثل، وأعلى إيراد يمكن الحصول عليه من خلال اقتطاعه بواسطة الضرائب بحيث لا يتجاوز الحد الأقصى حتى لا يعوق النشاط الاقتصادي.

أنواع الطاقة الضريبية

يرى العالم الاقتصادي دالتون ان هناك نوعين من الطاقة الضريبية:

1. الطاقة الضريبية المطلقة للدولة واحدة المتمثلة في ما يتم اقتطاعه من الضريبة دون احداث اي اضرار، ومن هذه الاضرار المتعلقة بتطبيق النظام الضريبي وما ينتج عنه من اثار

سلبية نتيجة تجاوز الإيرادات الضريبية للطاقة الضريبية المطلقة لتلك الدولة، ومن المشاكل أيضاً التي تواجه تحديد الطاقة هي تحديد معنى الآثار السلبية، وارتباط الطاقة الضريبية بالانفاق الحكومي.

2. الطاقة الضريبية النسبية لدولتين أو أكثر، أي مقارنة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة بين دولتين بحيث يعطي صورة واضحة على أن إحدى الدولتين قد تكون تجاوزت الطاقة الضريبية النسبية وأن الدولة الأخرى قد تكون ما زالت دون تجاوزها لتلك الطاقة (كتانه، 1998).

المفاهيم المرتبطة بالطاقة الضريبية

أولاً: العبء الضريبي

يجب التمييز بين كل من العبء الضريبي والطاقة الضريبية، حيث يعرف العبء الضريبي أو ما يعرف بـ (راجعة الضريبة) على أنه مدى ثقل الضرائب على المكلفين أو على الاقتصاد القومي ككل، ويمكن قياسه بنسبة حصيلة الضريبة لفترة سابقة إلى الناتج المحلي الإجمالي. (المتوكل، 2000) وفي تعريف آخر عرف العبء الضريبي بأنه العملية الاقتصادية التي يتوصل من خلالها دافع الضريبة إلى نقل كل ما دفعه أو جزء منه إلى الغير، حيث يكون نقلاً كلياً إذا تمكن المكلف القانوني من نقل العبء بصورة كاملة. أما إذا لم يتمكن من نقله بطريقة كاملة فإن ذلك يكون نقلاً جزئياً، وهو يمثل الآثار الاقتصادية التي تنتسب من خلال اقتطاع الضريبة وينعكس في رد فعل المكلفين إزاء هذا الاقتطاع من جهة إدخال تغييرات على تصرفاتهم الخاصة بتوزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار (شريف، 2013).

وفي تعريف آخر يرى (مسعود) أن العبء الضريبي هو استقرار العبء النقدي المباشر للضريبة على الممول النهائي، وذلك في القطاع الذي فرضت عليه سواء تم ذلك الاستقرار عند نقطة فرض الضريبة أم بعد ذلك من خلال المبادلات الخاصة بالمنتجات والخدمات المفروضة عليها الضريبة (مسعود، 2014)، ويرى خرابشة أن العبء الضريبي هو إجمالي الضرائب التي

يدفعها المجتمع فعلاً منسوبة الى أحد المؤشرات التي تدل على دخل المجتمع مثل: الناتج المحلي الاجمالي، او الناتج القومي الاجمالي. أما الرقم القياسي للعبء الضريبي فيمثل العبء الضريبي منسوباً لطاقة الضريبية، وبالتالي فهو يعبر عن المدى الذي يتحمله المجتمع من الطاقة الضريبية على شكل ضرائب او الكم الذي استغلته الدولة من الطاقة الضريبية للمجتمع (خرايشه، 1997).

فعند تجاوز الرقم القياسي للعبء الضريبي للدولة 100% فإن الضرائب المدفوعة فعلاً تفوق الطاقة الضريبية لذلك المجتمع، والذي يعبر عن مدى الارهاق الضريبي الذي تحمله المجتمع على الفرق بين 100% والرقم القياسي للعبء الضريبي الفعلي لتلك الدولة، أما اذا كانت الايرادات المجبة فعلاً بواسطة الضرائب أقل من الطاقة الضريبية للمجتمع فإن الرقم القياسي يكون أقل من 100%.

ومن هنا تمثل الطاقة الضريبية امتداداً للعبء الضريبي الأمثل، حيث أن لقياس العبء الضريبي الفعلي أهمية كبيرة لما يعطيه من صورة واضحة عن النظام الضريبي المطبق ونقاط الضعف فيه، الا أن الطاقة الضريبية تمثل أهمية أكبر حيث أنها تعطي إمكانية معرفة المقدرة المالية للاقتصاد القومي، أي أنها توضح وتوفر الحد الأقصى لما يستطيع المجتمع تحمله من ضرائب لتمويل الخدمات العامة.

ثانياً: الجهد الضريبي (Tax Effort)

ارتبط تحديد الجهد الضريبي بعملية قياس الطاقة الضريبية، حيث عرف الجهد الضريبي بأنه مقدار الضرائب التي يدفعها المجتمع فعلياً منسوبة الى الطاقة الضريبية للمجتمع (الشليبي، 1999). ويعبر هذا المؤشر عن قدرة الدولة على استغلال الطاقة الضريبية للمجتمع، ومن ناحية أخرى فإن الجهد الضريبي يجب ان يرتبط بالتوجيه الأمثل للموارد بين القطاعين العام والخاص بغض النظر عن اعتبارات التكاليف الضريبية.

وقد عرف (كتانة) الجهد الضريبي على أنه مجموع الضرائب التي يدفعها المجتمع فعلاً منسوبة الى الطاقة الضريبية لذلك المجتمع أو هو الايرادات الضريبية المتحققه فعلاً منسوبة الى الطاقة

الضريبية. وبين أنه عندما يتجاوز الجهد الضريبي للدولة واحد صحيح فإن الضرائب المدفوعة فعلاً تفوق الطاقة الضريبية لذلك المجتمع، ونسبة هذا التجاوز تعتمد على الفرق بين الواحد الصحيح والجهد الضريبي لتلك الدولة حيث أن هذا التجاوز يعبر عن الإرهاق الضريبي الذي يتحملة المجتمع.

أما إذا كانت الإيرادات الضريبية المحصلة فعلاً أقل من الطاقة الضريبية للمجتمع فإن الجهد الضريبي بهذه الحالة يكون أقل من واحد صحيح (كتانه، 1998).

وقد عرفه (سامي) أن مفهوم الجهد الضريبي في أضيق حدود تعريفه يمثل الإيرادات الضريبية المتحققه فعلاً (العبء الضريبي الفعلي) منسوباً الى الطاقة الضريبية (العبء الضريبي الأمثل) (سامي، 2005).

ومن كلا التعريفات يتضح أن الجهد الضريبي والطاقة الضريبية يستترشد بهما لرسم السياسة المالية لدولة، تتمثل في زيادة الضرائب او تخفيض الإنفاق والتأكد من الأداء الضريبي باعتبارها أحد مؤشرات قياس الأداء الضريبي.

العوامل المؤثرة في الطاقة الضريبية

تتأثر الطاقة الضريبية لأية دولة بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهي الأتي:

أولاً: العوامل الاجتماعية

1. الهيكل السكاني

يقصد بالهيكل السكاني هو توزيع القطاعات المجتمعية السكانية بين الطفولة والشباب والشيوخ (اي الفئات العمرية)، ويؤثر الهيكل السكاني لمجتمع معين في الطاقة الضريبية حيث أن المجتمعات التي يسود فيها فئة الأفراد في سن العمل يكونون قادرين على خلق أموال، وبالتالي

زيادة الدخل وتنعكس تلك الزيادة على ارتفاع في الطاقة الضريبية (علاقة طردية) نتيجة تحمل عدد أكبر من العبء الضريبي وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية.

ويظهر عكس ذلك في المجتمعات التي تكون نسبة الأفراد في سن الطفولة والشيخوخة عالية حيث أن هذه الفئة يستهلكون من عناصر الدخل أكثر مما يضيفونه له، فكلما زاد عددهم على عدد الأفراد المنتجة كلما تتضاءل جانب من الدخل القومي الذي يمكن لدولة استقطاعه في صورة ضريبة (بطريق، 2005).

2. مستوى الاستهلاك العام

يرتبط المستوى العام للاستهلاك بمرحلة التقدم الاقتصادي ويتأثر به، ففي الدول النامية اقتصادياً نجد ان ميل الافراد الى الاستهلاك يزداد مقارنة بالمجتمعات ذات الاقتصادات المتقدمة، وبالتالي فإن هذا المستوى يؤثر على المقدرة التكليفية العامة (الطاقة الضريبية) للدخل القومي.

حيث تقل هذه المقدرة في المجتمعات التي يرتفع بها المستوى العام للاستهلاك (الدول ذات الاقتصاديات النامية)، وتزداد عنها في مجتمع يتساوى فيه هذا المستوى (الدول المتقدمة اقتصادياً) حيث تعطي اتساعاً أمام الدولة لإقتطاع جانب أكبر من الدخل (بطريق، 2005).

ويتضح هنا ان العلاقة ما بين مستوى العام للاستهلاك والطاقة الضريبية علاقة عكسية.

3. درجة الوعي الضريبي

يقصد به انه كلما كان الممول على درجة عالية من الوعي بدوره الضريبي ومدى اهمية مساهمته في تحمل اعباء العامة تقل فكرة التهرب الضريبي لديه وتزداد مساهمة الممول، ثم ترتفع المقدرة الضريبية وبالتالي ترتفع الطاقة الضريبية، أما اذا زاد التهرب الممول وقل شعوره في مدى اهميته ومساهمته في تحمل الابعاء الضريبية يزداد التهرب الضريبي وتقل الطاقة الضريبية (الحلاق، الحردان، 2011).

اي تكون العلاقة طردية بين كل من درجة الوعي الضريبي للمكلف ومقدرة التكلفة العامة (الطاقة الضريبية).

ثانياً: العوامل الاقتصادية

1. هيكل الاقتصاد القومي

تؤثر طبيعة هيكل الاقتصاد القومي في الطاقة الضريبية، حيث تقل في المجتمعات الزراعية عنها في المجتمعات الصناعية (بطريق، 2005).

ويقصد هنا بالهيكل الاقتصادي هو نصيب كل قطاع من القطاعات الانتاجية في تكوين الناتج القومي، فمن المعروف أن القطاع الزراعي في الدول النامية لا يمكن اخضاعه للضرائب الا بشكل ضيق، وذلك بسبب انه يقوم على الاقتصاد المعاشي وانخفاض درجة سيولة الدخل به وازدياد حجم الاستهلاك الذاتي، على العكس من ذلك في القطاعات الصناعية التي يمكن اخضاعها للضرائب بسهولة بسبب ارتفاع مساهمتها في تكوين الناتج نسبياً (خيري، 1998).

2. نمط توزيع الدخل القومي

يلعب نمط توزيع الدخل بين الأفراد دوراً كبيراً وهاماً في التأثير على الطاقة الضريبية، وذلك لما لها من تأثير على تحديد الأسلوب الفني لتنظيم استقطاع الضرائب.

في حالة وجود عدد محدود من الدخول والثروات المرتفعة في المجتمع يفضل تطبيق الضرائب التصاعدية (تترفع درجة التفاوت الثروات بين الافراد ودخولهم).

أما في حال وجود عدد كبير من الدخول المتوسطة في المجتمع (يقبل فيه درجة التفاوت بين الثروات الافراد ودخولهم) يفضل تطبيق الضرائب النسبية.

وبرهنت التجربة ازدياد حصيلة الضرائب النسبية عن حصيلة الضرائب التصاعدية حيث أنه كلما قلة درجة التفاوت بين الدخول والثروات كلما زادت الطاقة الضريبية لهذا المجتمع، بسبب

ازدياد عدد دافعي الضرائب من اصحاب الدخل المتوسطة على العكس من مجتمع آخر يساويه بحجم الدخل ويزداد فيه التفاوت بين الدخل (بطريق، 2005).

3. التغيرات النقدية

تؤثر التغيرات النقدية تأثيراً واضحاً على المقدرة التكليفية على تحمل العبء الضريبي: ففي حالة التضخم النقدي: وهو ذلك الانخفاض في القيمة الحقيقية للنقود يزداد الطلب على استهلاك السلع والخدمات بزيادة تفوق العرض الكلي لها، وبالتالي انخفاض الدخل الحقيقية للموليين اذ يؤدي الى تخفيض مقدرة الطاقة الضريبية في المدى الطويل.

أما مايقابل التضخم النقدي وهو الانكماش والذي يعرف بالهبوط المفاجئ في الاسعار أو زيادة مفاجئة في قيمة العملة (بطريق، 2005) حيث يلاحظ في حالة الانكماش يحدث نقص في الحصيلة الضريبية لا يصاحبه انخفاض في سعر الضريبة بينما تزداد قيمتها الحقيقية عند انخفاض الاسعار، اذ ان الانكماش يؤدي الى زيادة في المقابل العيني في صور السلع والخدمات للجزء النسبي الذي يقطع من الدخل القومي كإيراد عام يأتي من الضرائب (خضر، 2008).

4. مدى انتاجية الإنفاق العام

يساعد الإنفاق الحكومي في تحديد الطاقة الضريبية للدولة، حيث أن الدول تحصل على إيراداتها من دخول الافراد عن نشاطهم الخاص، لهذا فإن اتساع نشاطهم يؤدي الى زيادة الطاقة الضريبية، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي واتساع النشاط العام ينقص من الطاقة الضريبية اذا كان على حساب الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري (خضر، 2008).

ثالثاً: العوامل السياسية

يكون للعوامل السياسية أثر واضح على الطاقة الضريبية، اذ ما استلزمت الدولة التنازل عن بعض من أنتاجها او ثروتها لإعتبارات سياسية معينة، كتعهد الدولة مثلاً بدفع تعويضات حرب فهنا تقل الطاقة الضريبية بقدر يتناسب ومقدر ما اصاب الناتج القومي أو الثروة القومية من نقص (خضر، 2008).

معوقات ومحددات الطاقة الضريبية

أن حجم الطاقة الضريبية ودورها بالمجتمع والاقتصاد يعتمد على عدة محددات والتي من أهمها مايلي:

أولاً: درجة التقدم الاقتصادي

تعتبر درجة التقدم الاقتصادي احد محددات الطاقة الضريبية حيث يتفق الاقتصاديون على وجود علاقة طردية بين مستوى التقدم الاقتصادي والطاقة الضريبية، حيث يُعبر عن مستوى التقدم الاقتصادي في الدولة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي لقياس الطاقة الضريبية، فكلما ارتفع مستوى النمو الاقتصادي كلما زادت الطاقة الضريبية (عبد الحميد، 2005).

ويرجع سبب هذه العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي وبين الطاقة الضريبية الى أن زيادة نصيب الفرد من الناتج تزيد الدخل الذي يفوق الحد الأدنى اللازم للمعيشة، بالتالي يكون هذا الفائض قابلاً للاقتطاع الضريبي (العشعوش، 2015).

ويذكر ان نصيب الفرد من الدخل القومي هو احد العناصر الأساسية التي تحدد الايرادات الضريبية، وركناً أساسياً من أركان الحصيلة الضريبية، وحسب الدراسات تبين وجود علاقة بين نصيب الفرد من الدخل القومي والايرادات الضريبية، ويرجع ذلك الى أن نصيب الفرد يزيد من حج وعاء الضريبي ويزيد من دخل القابل للاقتطاع الضريبي من جهة، وزيادة الطلب على السلع والخدمات من جهة اخرى (كتانه، 1998).

ثانياً: درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج

تعتبر درجة الانفتاح الاقتصادي أحد محددات الطاقة الضريبية، حيث الدول المنفتحة اقتصادياً تحصل على ايرادات ضريبية أكبر من الدول غير المنفتحة اقتصادياً (خاصة في الضرائب الجمركية)، ويعد هذا المحدد أكثر على الدول النامية.

أما فيما يخص الدول المتقدمة ذات الدرجة العالية من الانفتاح الاقتصادي لا تشكل الضرائب الجمركية أهمية كبيرة لها، حيث أنها لا تفرض ضرائب جمركية عالية على التدفقات التجارية الخارجية، ويعود ذلك الى اسباب كثيرة منها:

أن هذه الدول تستطيع اللجوء الى طرق أخرى لدفع الإيرادات الضريبية، أما في الدول النامية فهي تضطر الى رفع وفرض ضرائب جمركية عالية على حركة التجارة الخارجية، لحماية منتجاتها المحلية ولسهولة تحصيل هذا النوع من الضرائب وعدم القدرة على التهرب منها (المتوكل، 2000).

وتقاس درجة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال نسبة الصادرات أو نسبة الواردات أو نسبتهما معاً الى الناتج القومي الاجمالي، وتعتبر زيادة مساهمة الصادرات في الناتج القومي الاجمالي عن زيادة واهمية القطاع الصناعي وقطاع التعدين في الاقتصاد (عشعوش، 2015).

ثالثاً: هيكل الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الاجمالي من الأنشطة الاقتصادية ذات الدول الهام في تحديد الطاقة الضريبية، وحسب الدراسات فهي تؤكد دور اساسي لكل من قطاعات التعدين والصناعات التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي.

وتبين هذه الدراسات ايضاً العلاقة الطردية بين نسبة مساهمة قطاعي التعدين والصناعات التحويلية وبين الطاقة الضريبية، إذ تؤدي زيادة الأهمية النسبية لكل من هذين القطاعين الى زيادة الفائض من النقدية القابلة للاقتطاع الضريبي، لما له من تأثير على متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي وزيادة الصادرات.

في حين أشارت تلك الدراسات الى وجود علاقة عكسية بين الطاقة الضريبية وتجارة الجملة والتجزئة والتجارة الداخلية والخارجية (عشعوش، 2015).

رابعاً: كفاءة الإدارة الضريبية

تعتبر كفاءة الإدارة الضريبية محدداً أساسياً من محددات الطاقة الضريبية، وغالباً تتميز الدول النامية بعدم كفاءة ادارتها الضريبية، وعدم قدرتها على استغلال الطاقة الضريبية الكامنة، ويتسبب ذلك في حرمانها من إيرادات ضريبية كان يمكن الحصول عليها، فعلى سبيل المثال اذ تم تقدير الطاقة الضريبية في دولة ما بـ 15% من الناتج القومي، وكان العبء الضريبي في هذه الدولة يقدر بـ 10% من الناتج القومي، فيستنتج أن عدم كفاءة الادارة الضريبية قد حرم الحكومة في هذه الدولة من إيرادات ضريبية تقدر بـ 5% من الناتج القومي، وغالباً ماتكون هذه الحكومة في حاجة ماسة لمثل هذا المورد لتغطية نفقاتها والتزاماتها.

وبسبب عدم كفاءة الإدارة الضريبية، شكلت الضرائب الغير مباشرة الجزء الأهم في الحصيلة الضريبية، لأن مثل هذه الضرائب لا تحتاج لوجود إدارة ضريبية متطورة وذات كفاءات عالية وبيانات دقيقة وشاملة (المتوكل، 2000).

وإن ارتفاع مستوى كفاءة الادارة الضريبية وقلت تعقيدات وحسن تنظيمها يُشعر المواطن أن مايدفعه كضريبة يعود عليه بمنفعة (خدمة) مما يساعد في رفع الوعي الضريبي ويقلل محاولات التهرب الضريبي، وبالتالي يؤدي الى تحسن أداة جباية الضرائب وتزداد الحصيلة الضريبية، وبالتالي تزداد الطاقة الضريبية والعكس صحيح اي يوجد علاقة عكسية بين كل من الطاقة الضريبية وكفاءة الادارة الضريبية (كتانه، 1998).

خامساً: درجة النقدية في الاقتصاد

تشكل طبيعة القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد القومي أهمية كبيرة في تحديد الطاقة الضريبية، حيث تزداد الحصيلة الضريبية اذا كان حجم القطاع النقدي كبيراً، اي يوجد علاقة طردية بين ارتفاع درجة نقدية الاقتصاد وارتفاع الطاقة الضريبية، وتنخفض تلك الحصيلة اذا كانت الأكثرية للقطاع الغير نقدي اي قطاع الزراعي (ذي الاكتفاء الذاتي).

ويمكن أن يؤثر عامل الاختلاف في درجة النقدية في الاقتصاد في معدل الضريبة.

مثال: دولة (س) تشكل القطاعات النقدية 60% من الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية لها، بالتالي سيكون معدل الضريبة فيها أكبر من المعدل في دولة (ص) التي تشكل القطاعات الغير نقدية بها ما نسبته 70% من الأنشطة الإنتاجية والإستهلاكية.

أن انخفاض الطاقة الضريبية في معظم الدول النامية يعود الى ان القطاع المهيمن في الاقتصاد القومي هو القطاع الزراعي، حيث في المجتمعات الزراعية تتخفف درجة السيولة النقدية لدى الافراد ويرتفع حجم الاستهلاك الذاتي، ويؤدي الى انخفاض الطاقة الضريبية لهذه المجتمعات.

ويظهر هنا أنه كلما زادت نسبة الاستهلاك الذاتي انخفض كل من درجة السيولة النقدية لدى الافراد والطاقة الضريبية اي العلاقة عكسية بينهما (المتوكل، 2000).

الدراسات السابقة

من خلال البحث على المواقع الإلكترونية والمكتبات الوطنية توصلت الباحثة الى أن هناك قلة في الدراسات السابقة التي تتعلق بشكل مباشر في دراستنا، الا ان هناك بعض الدراسات تحدثت عن جزئيات معينة متعلقة بالعبء الضريبي الذي سبق ان حددنا أنه جزء من الطاقة الضريبية، وهذا ما يبرز حداثة موضوع البحث.

حيث تم استخدام دراسات عربية واجنبية، حيث هدفت دراسة (النور، 2019) بعنوان "مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي في السودان خلال الفترة من 2006-2015م" إلى التعرف على حجم الإيرادات الضريبية ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة والتعرف على الإصلاحات الضريبية التي اتخذت خلال هذه الفترة من اجل زيادة الإيرادات الضريبية، توصلت الدراسة الا ان الطاقة الضريبية للضرائب المباشرة وغير المباشرة متدنية وضعيفة رغم الاهمية الاقتصادية الكبرى للإيرادات الضريبية في السودان، وإن حصيلة الإيرادات العامة في السودان ضعيفة خلال فترة الدراسة، ونجد ان الناتج المحلي الاجمالي متزايد رغم تذبذب الإيرادات الضريبية ويرجع ذلك الى التوسع في الإصلاحات الضريبية طول فترة الدراسة، أوصت الدراسة بضرورة العمل والسعي الجاد على مكافحة

التهرب الضريبي وخاصة التهرب عبر المستندات وتنشيط الرقابة ووسائل الرقابة، والعمل لى زيادة الإيرادات الضريبية دون فرض ضرائب جديدة وذلك بتقليل الفئات وتوسيع المظلة الضريبية.

وكذلك دراسة (الصويص وآخرون، 2018) بعنوان "أثر القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (دراسة حالة: 1995-2014)"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير القطاعات الاقتصادية وتأثيرها على الناتج المحلي الفلسطيني بناءً على البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بين عامي 1995 و 2014. استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي والانحدار المتعدد التدريجي. نموذج لتحليل القطاعات. أظهرت نتائج الدراسة أن عامل التأثير لقطاع الخدمات كان (41%) الأقل كفاءة في الاقتصاد الفلسطيني. ودعا هذا الباحث إلى بدء المزيد من الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية، وخاصة الزراعية، حيث تلعب دوراً حيوياً في الناتج المحلي الإجمالي.

وجاء في دراسة (الزواغي، 2017) بعنوان "محددات الطاقة الضريبية وانعكاسها على الاقتصاد الليبي" التي هدفت محاولة تحديد نموذج قياسي لقياس الطاقة الضريبية للاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980-2010. توصلت الدراسة الى ان الطاقة الضريبية تشكل نسبة ثابتة قدرها 0.017% من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وترتفع مع زيادة الإيرادات غير النفطية ونسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وتتنخفض كلما زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، الناتج المحلي الحقيقي النفطي. خرجت الدراسة بمجموعه من التوصيات اهمها ضرورة استمرار الدولة في تقدير توجهاتها وجهودها في الاعتماد على الموارد المحلية، والتي تعتبر الضرائب من اهمها لزيادة إيراداتها وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

أما دراسة (العشعوش، 2015) بعنوان "محددات العبء الضريبي والطاقة الضريبية في الأردن خلال الفترة 190 - 2011" فقد هدفت إلى تقدير نسبة العبء الضريبي والطاقة الضريبية التي يتحملها المواطن الأردني وإمكانية فرض ضرائب جديدة أو زيادة أسعار الضرائب القائمة في ظل التغيرات الحالية ودراسة محددات العبء الضريبي والطاقة الضريبية في الأردن.

وهدفت دراسة (fenochietto,and pession.2013) بعنوان " understanding countries tax effort" إلى تحديد الجهد الطاقة الضريبية ل 133 دولة فقد وجدت الدراسة ان العديد من الدول قريبة من الطاقة الضريبية، وقد استخدمت الدراسة في تقدر الطاقة الضريبية متغيرات درجة التقدم الاقتصادي، وحجم التجارة والتعليم والتضخم، وتوزيع الدخل ومؤشر الفساد والتساهيل في التحصيل، توصلت الدراسة الى ان هذه المتغيرات لها آثار معنوية في تحديد مستوى الطاقة الضريبية.

ومن الإسهامات الأخرى التي بادرت الى النقاش دراسة (الأحمد،2005) بعنوان "ظاهرة انتقال عبء الضرائب غير المباشرة في فلسطين" حيث كان الهدف الرئيسي من الدراسة هو التعرف على ظاهرة انتقال العبء الضرائب غير المباشرة، من خلال القوانين والانظمة السارية، وتناول البرتوكول الاقتصادي الموقع بين اسرائيل ومنظمة السلطة الفلسطينية،اضافه الى قانون الجمارك والمكوس رقم (1) لسنة 1962، ونظام الرسوم على المنتجات المحلية رقم (16) لسنة 1963، توصلت الدراسة الا ان ظاهرة انتقال عبء الضرائب غير المباشرة هي ظاهرة حيوية تعكس بالضرورة الحالة الإقتصادية والقانونية والتشريعية والسياسية والاجتماعية لمحاو النظام الضريبي، الا انه في الحالة الفلسطينية يظهر وجود طرف اخر يؤثر بصورة سلبية على تلك الظاهرة وهو الاحتلال الاسرائيلي، والتي تعتبر العلاقة الاقتصادية معها او من خلالها من اهم العوامل المؤثرة في تلك الظاهرة، اضافة الى وجود تقصير ذاتي فلسطيني في التعامل مع الضرائب غير المباشرة وظاهرة انتقال عبئها،سواء من القوانين المفترض سنها ام من القضاء الفلسطيني لم يؤهل كادر قضائي ولا محاكم مختصة في الضرائب، أوصت الدراسة بضرورة وجود نظام ضريبي يلمس الغايات والاهداف الفلسطينية من وجوده مدعما بالقضاء، ونشر الوعي الضريبي مابين الكلفين وكيفية تعاطيهم مع ظاهرة انتقال العبء الضريبي بصورة تعكس الظروف المحيطة وتعزز الاقتصاد الفلسطيني.

ومن ضمن الدراسات العربية أيضاً دراسة (خرايشه،1997) بعنوان "الطاقة والعبء الضريبي دراسة تحليلية مع التطبيق على الاردن" هدفت هذه الدراسة الى التعرف على حجم الطاقة

الضريبية والعبء الضريبي في الاردن ودراسة الهيكل الضريبي واتجاهات اصلاحه، وتطبيق
نعادلة الطاقة الضريبية على الاردن والمقارنة بين العبء الضريبي والطاقة الضريبية للحصول
على الرقم القياسي للعبء الضريبي، وقد اظهرت النتائج ان القطاع الزراعي وقطاع التعدين
وصافي الحساب الجاري هي من المتغيرات الاساسية التي تحدد حجم الطاقة الضريبية، حيث
اوصت الدراسة اعادة هيكالية الضريبة عن طريق تخفيض نسب الضريبة وتغيير شرائحها
واصلاح النظام الضريبي.

التعقيب على الدراسات السابقة

أفادت الدراسات السابقة الباحثة بأنها ساعدتها في تحديد مشكلة الدراسة وتحديد أهدافها
وتساؤلاتها وفروضها، بحيث تناولت الدراسات السابقة موضوع محددات الطاقة الضريبية
بمنظور آخر يختلف عن ما تناولته الدراسة الحالية والأخذ بثلاث محددات وتحليلهم على برنامج
STATA لملائمته لطبيعتها، حيث تم استخدام حزم بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel
data الذي لم يستخدم في أي من الدراسات السابقة المذكورة وهذا ما يميز الدراسة الحالية عن
الدراسات السابقة.

ونلاحظ بأن نتائج دراستي (الزواغي، 2017) و (العشعوش، 2015) اختلفت مع الدراسة
الحالية في تحديد العلاقة بين الطاقة الضريبية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث
أثبتت الدراسة الحالية وجود علاقة طردية بينهما أما في دراستي الزواغي والعشعوش كانت
العلاقة بين الطاقة الضريبية ونصيب الفرد علاقة عكسية.

وتتشابه هذه الدراسة مع دراسة (العشعوش، 2015) من حيث الهدف حيث تسعى الدراسة
للتعرف على محددات العبء الضريبي والطاقة الضريبية في الأردن خلال الفترة 1980 –
2011 بحيث يتشابه هذا الهدف مع هدف الباحثة التي تسعى للتعرف على محددات الطاقة
الضريبية في فلسطين خلال الأعوام 2000 – 2020، اختلفت هذه الدراسة عن دراستنا الحالية
من حيث النطاق المكاني اذ اقتصرت الدراسة بدراسة الوضع الاقتصادي في فلسطين دون

التطرق لدول أخرى، وأيضاً من حيث النطاق الزمني إذ تم الأخذ بفترة زمنية مقدارها 20 عام ودراسة محددات الطاقة الضريبية دون اعتبار العبء الضريبي متغير من متغيرات الدراسة لأنه جزء من الطاقة الضريبية.

أما دراسة (خرابشة، 1997) تشابهت مع الدراسة الحالية في التوصل لحجم ونسبة الطاقة الضريبية واختلفتا من حيث النطاق المكانيو الزمني أيضاً وأسلوب التحليل الإحصائي.

وتتشابه الدراسة الحالية بهدف من أهداف دراسة (النور، 2019) بالتعرف على حجم الإيرادات الضريبية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حيث يعد هدف هذه الدراسة أحد أهداف الدراسة الحالية فهي أحد محددات الطاقة الضريبية التي تمت دراستها، كذلك اختلفت دراسة (الصويص وآخرون، 2018) بحيث قام الباحث بدراسة تأثير القطاعات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي على حد سواء دون تحديد قطاع معين أما الدراسة الحالية قامت الباحثة بقياس نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي كأحد محددات الطاقة الضريبية، وأيضاً اختلفت بالمنهج المستخدم.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

المقدمة

يتضمن هذا الفصل وصفا للطريقة والاجراءات التي اتبعتها الباحثة، وكذلك مجتمع الدراسة وعينيتها، بالإضافة الى وصف متغيرات الدراسة، وأخيرا الطرق الاحصائية المتبعه في تحليل بيانات الدراسة واستخلاص النتائج والتوصيات، وفيما يلي ايضاح للعناصر السابقة:

منهج الدراسة

بناء على طبيعة المعلومات التي تم الحصول عليها، اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملائمته لأغراض الدراسة، إذ يعمل على ربط وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها وتصنيفها وقياسها ومن ثم استخلاص النتائج منها، ويصف الظاهره كما هي، لهذا نستطيع القول بأنه المنهج الأنسب لهذه الدراسة، حيث تم الاعتماد على مصدرين للحصول على المعلومات: مصدر اولي متمثل في البيانات المستخلصة من القوائم المالية للايرادات الضريبية والتقارير الإحصائية للفترة مابين (2000-2020م)، والمصادر الثانوية تتمثل فيما تطرق له الباحثة من الكتب العربية والأجنبية والدوريات والمقالات والمواقع الالكترونية، والتقارير المنشورة، بالإضافة الاطلاع على الدراسات العربية والاجنبية المتعلقة بالموضوع وكذلك الابحاث التي تناولت هذا الموضوع، والقوانين ذات العلاقة، وقد تم اختيار الفترة الزمنية للدراسة لتضمن احدث عشرون سنة(2000-2020) وهي المدة التي تتوفر بها البيانات الاحصائية والمالية اللازمة لإجراء الدراسة.

ولتمثيل هذه البيانات التي تم الحصول عليها قامت الباحثة باستخدام برنامج STATA لملائمته لطبيعتها، حيث تم استخدام حزم بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel data اي بمعنى "ان البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات او الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما

تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة وعليه فيبيانات بانيل تجمع بين ثلاثة حدود مع بعض:

1. الحد الموضوعي: يمثل الهدف المدروس (المتغير التابع او متغير الاستجابة) ومحدداته او العوامل المؤثرة عليه (المتغيرات المستقلة).

2. الحد الزمني: الفترة الزمنية المدروسة (سنوات، سداسيات، فصول، أشهر، اسابيع، ايام).

3. الحد المقطعي: والذي يتكون من:

• دول، محافظات، دوائر بلديات

• مؤسسات إنتاجية أو مالية

• أشخاص طبيعيين

• حيوانات، نباتات، حشرات

• جمادات، معادن

فقد اكتسب هذا النموذج اهتماما خاصا في الأونة الأخيرة، لأنه يأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تفسير الاختلافات بين الوحدات المقطعية، وفي هذه الدراسة احتوت قاعدة البيانات على السلاسل الزمنية، اي على مدى فترة زمنية مدتها (20) سنة وبيانات تحتوي على (20) عنصرا، اي لكل متغير عدة سنوات.

متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة

النمو الاقتصادي: هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات التي ترغب فيها السكان خلال فترة زمنية معينة، كما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (كعبور، 2015، ص2).

وسوف يتم قياسه بواسطة متوسط نصيب الفرد الى الناتج المحلي الاجمالي

ويعبر عنه:

$$\frac{\text{متوسط نصيب الفرد}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

درجة الانفتاح الإقتصادي: عبارة عن مجموعة من السياسات الاقتصادية المتكاملة التي تهدف الى الإعتماد الأكبر على تحرير قنوات التجارة بجميع انواعها، وهي وسيلة لرفع كفاءة الأداء العام للاقتصاد القومي (كعبور، 2015، ص28).

وسوف يتم قياسه بنسبة الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي.

ويعبر عنه:

$$\frac{\text{نسبة الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

هيكل الناتج المحلي الإجمالي: هو عبارة عن نمط من العلاقات الداخلية التي تتصف بالتكامل والانتظام، حيث ان تغيير في النسب والعلاقات يؤدي الى تغيير هذا النظام، على نحو ينطوي مع المجموع الكلي للعلاقات على دلالة يصبح معها هذا النظام دالا على مغزى.

حيث أن الهيكل الاقتصادي لأي دولة يشكّل من هياكل فرعية منها هيكل الإنتاج والذي يشمل على:

1. هيكل ناتج القطاع الزراعي والذي يقاس بنسبة قيمة الناتج الزراعي الى قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

2. هيكل ناتج قطاع المقالع والتعدين والذي يقاس بنسبة قيمة ناتج المقالع والتعدين الى قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

3. هيكل ناتج القطاع الصناعي والذي يقاس بنسبة قيمة الناتج الصناعي الى قيمة الناتج المحلي الاجمالي.

4. هيكل ناتج القطاع الخدمي والذي يقاس بنسبة قيمة الناتج الخدمي الى قيمة الناتج المحلي الاجمالي (حاجي، 2005، ص30).

وسوف يتم أخذ هيكل ناتج القطاع الصناعي وذلك بسبب الاهمية الكبيرة للقطاع الصناعي حيث يعتبر من الركائز الاساسية للاقتصاد الفلسطيني وذو اثر كبير على التنمية الاقتصادية.

المتغير التابع: الطاقة الضريبية

هي الحد الأقصى للإيرادات التي يمكن تحصيلها بواسطة الضرائب مع الأخذ بعين الاعتبار كل من حجم وهيكل الناتج المحلي الإجمالي ومقدار النفقات العامة ومستوى إنتاجها ومقدارة الافراد على تحمل الضرائب وقدرة الحكومة على تحصيلها، ومن هنا فإن الطاقة الضريبية تمثل العبء الضريبي الأمثل الذي يحقق التوازن بين حاجة الحكومة للضريبة لتغطية نفقاتها وبين مقدرتها على تحصيل تلك الضرائب، ومقدرة الأفراد على دفع الضرائب وتحمل عبئها (المجالي، 2016، ص454).

وسوف يتم قياس الطاقة الضريبية بواسطة نموذج مأخوذ من دراسة (العشوش، 2015)

$$\frac{T}{Y} = a_0 + a_1 Y_p + a_2 M + a_3 N + U \dots$$

T = الإيرادات الضريبية

Y = الناتج المحلي الاجمالي

Y_p = متوسط دخل الفرد المحلي

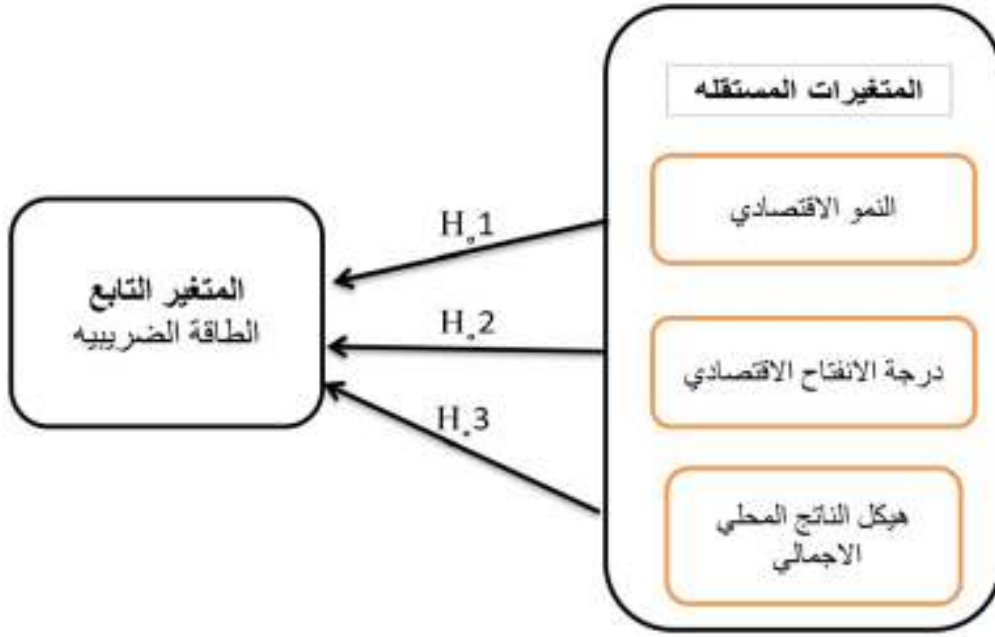
M = نسبة اجمالي الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي

$N =$ نسبة مساهمة قطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي

$a_0, a_1, a_2, a_3 =$ معلمات النموذج

$U =$ خطأ التقدير العشوائي

نموذج الدراسة



شكل (1) نموذج الدراسة (متغيرات الدراسة)

وصف بيانات الدراسة

يبين الجدول رقم (1) بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة والتي قامت بجمعها الباحثة من اصدارات سلطة النقد الفلسطينية ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد ومركز الإحصاء الفلسطيني.

جدول (1): بيانات الدراسة (القيمة بالمليون دولار)

نسبة مساهمة قطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي	نسبة اجمالي الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي	الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات الضريبية	السنة
14.2%	67.1%	1,518.9	4,313.6	828	2000
15.9%	67.3%	1,369.4	4,003.7	183	2001
14.7%	62.8%	1,181.8	3,555.8	213	2002
17.5%	63.4%	1,281.4	3,968.0	639	2003
14.8%	68.2%	1,444.1	4,603.1	904	2004
15.7%	69.7%	1,559.6	5,125.7	1,125.00	2005
12.5%	68.9%	1,578.1	5,348.3	565	2006
13.3%	73.7%	1,664.3	5,815.7	1,520.00	2007
14.3%	63.5%	2,035.9	7,310.4	1,409.80	2008
14.3%	61.1%	2,193.2	8,085.7	1,391.50	2009
14.9%	54.4%	2,559.4	9,681.5	1,673.20	2010
14.2%	51.2%	2,884.0	11,186.1	1,969.60	2011
15.3%	51.6%	3,071.5	12,208.4	2,057.60	2012
13.9%	50.7%	3,320.2	13,515.5	2,287.70	2013
12.8%	51.9%	3,357.5	13,989.7	2,658.30	2014
11.7%	54.7%	3,277.9	13,972.4	2,653.50	2015
12.2%	51.1%	3,534.4	15,405.4	2,958.40	2016
13.9%	52.7%	3,620.5	16,128.0	3,241.70	2017
13.2%	55.4%	3,562.3	16,276.6	3,093.50	2018
12.9%	53.5%	3,656.7	17,133.5	2,982.50	2019
13.0%	51.1%	3,235.0	15,561.3	3,137.30	2020

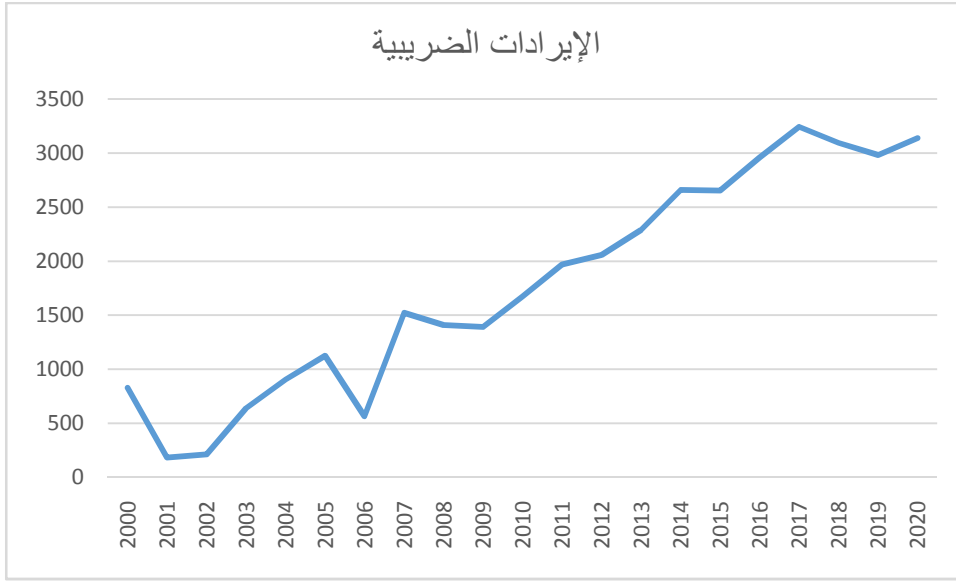
جدول (2): المتوسطات الحسابية (Mean) القيمة الأعلى والأدنى (Max, Min)، الانحراف المعياري (Standard Deviation).

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة
الإيرادات الضريبية	1785.3143	1017.27651	3241.70	183.00
الناتج المحلي الإجمالي	9866.1143	4935.48681	17133.50	3555.80
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	2471.7190	925.38276	3656.70	1181.80
نسبة إجمالي الواردات للناتج المحلي الإجمالي	.592381	.0770477	.7370	.5070
نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي	.140571	.0138115	.1750	.1170

يتبين من الجدول رقم (1) والجدول رقم (2) السابقين وللذان يبين بيانات الدراسة أن الإيرادات الضريبية كانت في أعلى مستوى لها في العام 2017 حيث بلغت قيمتها 3241.7 مليون دولار أمريكي وأقل قيمة لها كانت في العام 2001 بقيمة 183 مليون دولار بحيث انخفضت عن عام 2000 بنسبة 77%¹ ويعود هذا الانخفاض الحاد في الإيرادات الضريبية بشكل أساسي إلى انتفاضة الأقصى والتي تعطلت بسببها كل مناحي الحياة في فلسطين بسبب ما اتبعه العدوان الإسرائيلي من توقف تحويل أموال المقاصة إلى خزينة السلطة الفلسطينية وفرض قيود مشددة على الصادرات والواردات من وإلى الأراضي الفلسطينية وإغلاق كافة الحدود والمعابر والمنافذ الخارجية التي تربط فلسطين مع العالم الخارجي، ونتيجة هذا الحصار تراجع الوضع الاقتصادي الفلسطيني وازدادت البطالة مما أدى لانخفاض بالإيرادات المحلية أيضاً.

حدثت تغيرات بالإيرادات الضريبية خلال سنوات الدراسة حيث بلغ متوسطها 1785.31 مليون دولار أمريكي، والشكل التالي يوضح التغيرات في الإيرادات الضريبية عبر سنوات الدراسة.

$$^1 \text{نسبة انخفاض الإيرادات الضريبية من عام 2000 لعام 2001} = \frac{\text{الإيرادات الضريبية عام 2001}}{\text{الإيرادات الضريبية عام 2000}} - 1 = \frac{183}{828} - 1 = 77\%$$

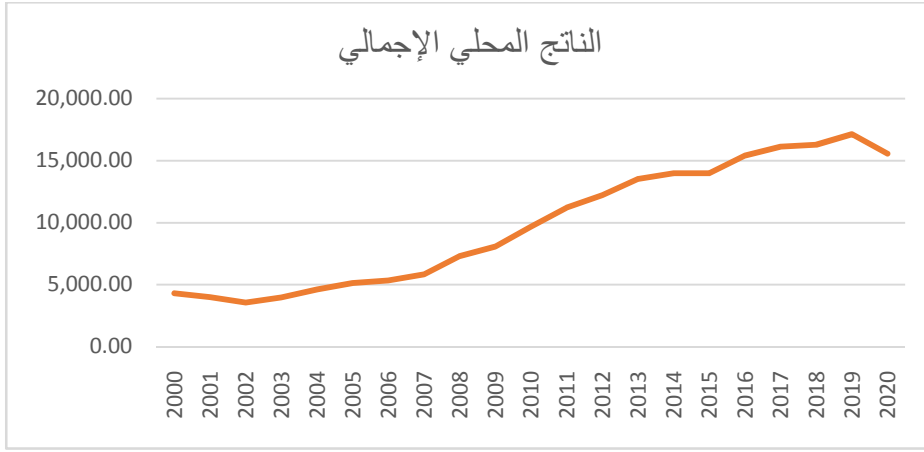


شكل (2) الإيرادات الضريبية في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020

ويوضح الجدول رقم (1) أيضا الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020 ويتضح منه أن الأعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي كانت في سنة 2019 بقيمة 17133.5 مليون دولار أمريكي، إذ نلاحظ من خلال الشكل رقم (3) بأن الناتج المحلي الإجمالي يبدأ بالنمو من عام 2007 حتى عام 2019 ويعود للانخفاض حتى عام 2020 ويتضح أن هذا النمو كان لعدة عوامل أهمها حدوث نمو اقتصادي في الضفة الغربية استناداً للزيادة النسبية في أعداد العاملين منها في إسرائيل وزيادة الطلب على الخدمات والصادرات من السلع الزراعية إلى إسرائيل، وانتظام تدفق المساعدات الدولية وإيرادات المقاصة من إسرائيل للسلطة الفلسطينية بشكل أسهم في سداد رواتب ومتأخرات العاملين الفلسطينيين.

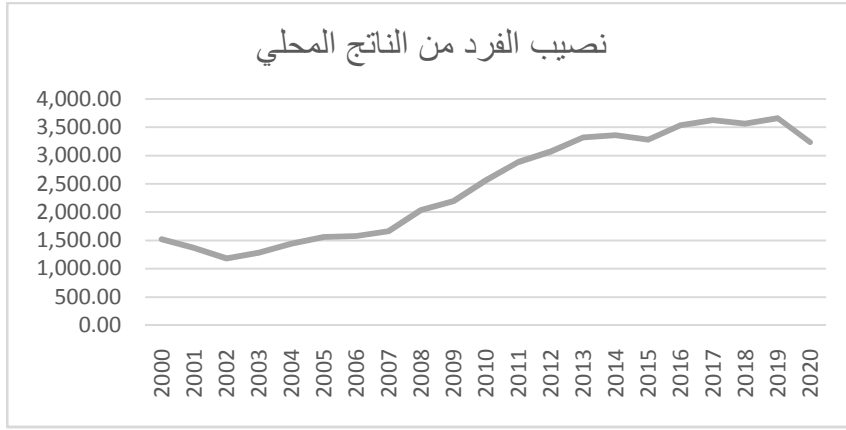
ويعزى سبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من عام 2019 لعام 2020 لإرتفاع حدة الإغلاقات الشاملة وتوقف شبه كامل للنشاط الاقتصادي، فالعوامل التي أدت لتراجع الاقتصاد الفلسطيني من عام 2019 لعام 2020 هي ثلاث عوامل: شح المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية وذلك بسبب جمود المفاوضات مع إسرائيل، دخول جائحة كورونا (شهدت فلسطين إغلاقاً جزئية وشاملة على فترات متقطعة وذلك للحد من تفشي هذا الوباء)، وعدم استلام المقاصة من إسرائيل (بحيث أعلنت السلطة الفلسطينية عدم استلام أموال المقاصة نتيجة خصم

إسرائيل جزء منها يوازي ما تدفعه الحكومة الفلسطينية للأسرى وعائلات الشهداء). وأما بالنسبة لأقل قيمة للناتج المحلي الإجمالي كانت 3555.8 مليون دولار أمريكي في العام 2002 ويعود السبب لذلك لما خلفته انتفاضة الأقصى من انهيار الاقتصاد الفلسطيني كما ذكرنا سابقاً. وبلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي في سنوات الدراسة 9866.11 مليون دولار أمريكي، والشكل التالي يوضح التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي عبر سنوات الدراسة:



شكل (3) الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020

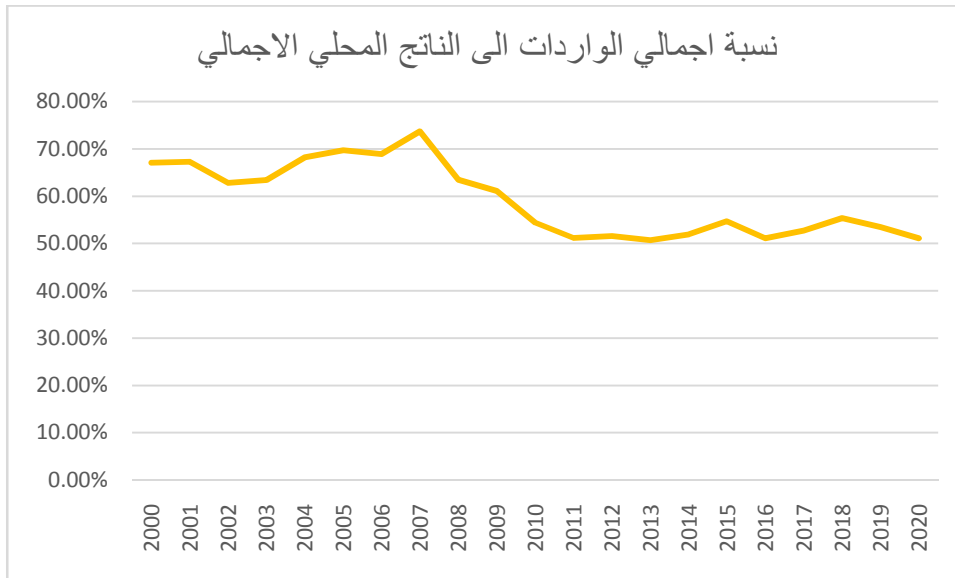
أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فكانت أعلى قيمة له في العام 2019 بقيمة 3656.7 دولار أمريكي وذلك بسبب جائحة كورونا التي كان على أثرها فرض مجموعة من الإجراءات ضمن حالة الطوارئ وحجز عائدات المقاصة من الجانب الإسرائيلي، وأقل قيمة كانت في العام 2002 بقيمة 1181.8 دولار أمريكي تعزى هذه القيمة المنخفضة للأحداث السياسية التي طرأت على البلاد (الانتفاضة الثانية) وازداد نسبة البطالة وما حدث على أموال المقاصة وعدم تحويلها للسلطة الفلسطينية، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنوات الدراسة 2471.7 دولار أمريكي كما هو موضح في الشكل التالي.



شكل (4) نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020

وبلغت نسبة اجمالي الواردات للناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبة لها في العام 2007 بنسبة 73.7% بسبب مرحلة الانقسام التي تم شرحها سابقاً، أما أقل نسبة لها كانت في العام 2013 بنسبة 50.7% وتعزى هذه النسبة المنخفضة بسبب حجز أموال المقاصة من قبل إسرائيل وانخفاض بالإيرادات الضريبية وتراجع بالمنح والمساعدات.

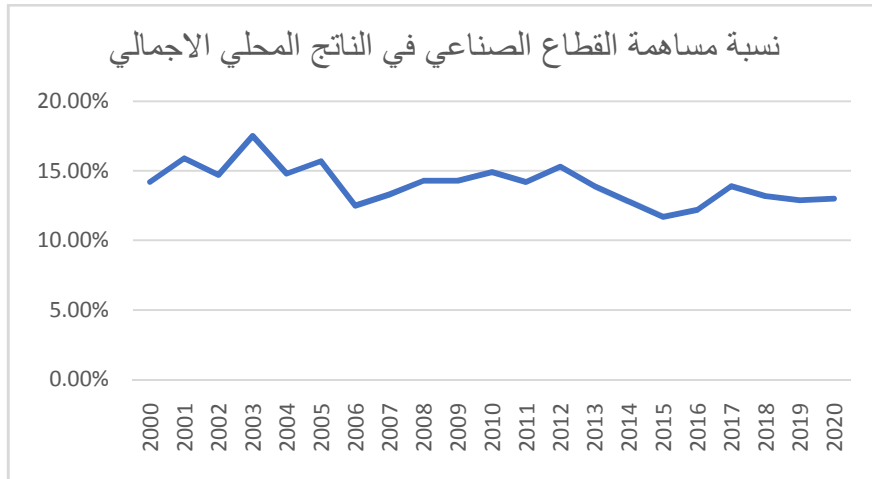
وبلغ متوسط نسبة اجمالي الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي عبر سنوات الدراسة 7.7% كما هو موضح في الشكل رقم 5 التالي:



شكل (5) نسبة اجمالي الواردات للناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020

أما نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت أعلى نسبة له 17.5% في العام 2003، وأقل قيمة لها كانت 11.7% في العام 2015 وذلك لما طرأ من أحداث في عام 2003 بسبب انتفاضة الأقصى أدت إلى انخفاض كبير في الناتج المحلي بسبب انخفاض الاستثمار والانفاق الحكومي وزيادة العجز التجاري مع تفعيل دور مقاطعة البضائع الاسرائيلية توجه عدد كبير من العمال للعمل داخل القطاع الصناعي الفلسطيني مما أدى إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2003، أما في عام 2015 كان التركيز أكبر على القطاعات الإنشائية والقطاعات الأخرى.

وبلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 13.8% كما هو موضح في الشكل التالي:



شكل (6) نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020

قياس الطاقة الضريبية

قامت الباحثة بقياس الطاقة الضريبية على للأعوام ما بين 2000-2020 بواسطة نموذج مأخوذ من دراسة (العشوش، 2015) كما يلي:

$$\frac{T}{Y} = a_0 + a_1 y_p + a_2 M + a_3 N + U \dots$$

وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (3) التالي:

جدول (3): الطاقة الضريبية في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020

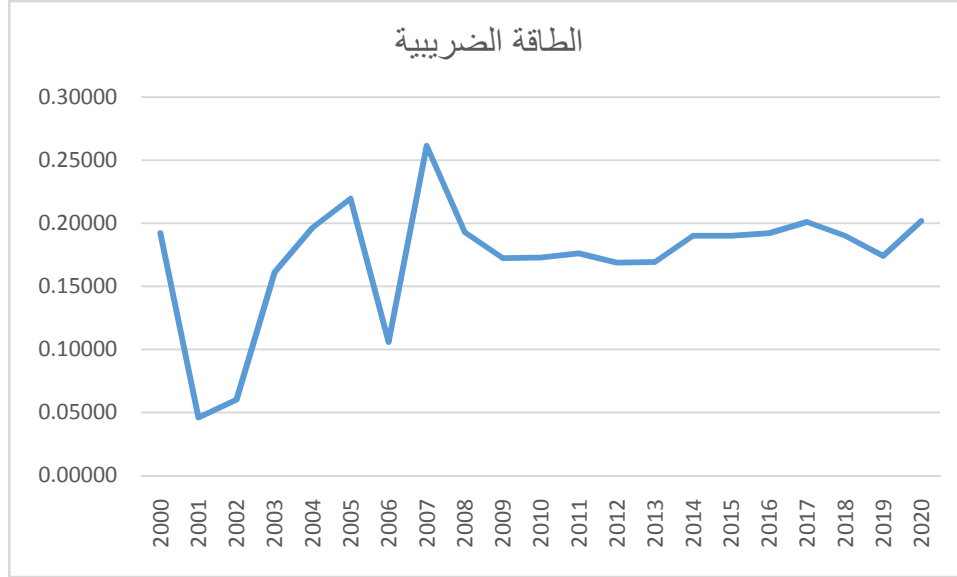
السنة	الطاقة الضريبية	السنة	الطاقة الضريبية
2000	19.20%	2011	17.61%
2001	4.57%	2012	16.85%
2002	5.99%	2013	16.93%
2003	16.10%	2014	19.00%
2004	19.64%	2015	18.99%
2005	21.95%	2016	19.20%
2006	10.56%	2017	20.10%
2007	26.14%	2018	19.01%
2008	19.28%	2019	17.41%
2009	17.21%	2020	20.16%
2010	17.28%		
المتوسط	%17.29		
الانحراف المعياري	0.0488		

يتبين من الجدول رقم (3) السابق أن متوسط الطاقة الضريبية في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020 بلغت نسبته 17.29، محققاً أعلى طاقة ضريبية في العام 2007 بنسبة 26.14% وأقل قيمة كانت في العام 2001 بنسبة 4.57%.

ثم أخذت بالإنخفاض من عام 2007 حتى عام 2008 من نسبة 26.14% حتى نسبة 19.28% وذلك بسبب مرحلة الحصار والانقسام حيث اعتمدت إسرائيل في هذه المرحلة سياسة وقف تحويلات أموال المقاصة إلى خزينة الحكومة بعد فوز حركة حماس بالانتخابات مما أدى لتدهور الاقتصاد الفلسطيني وبالتالي انخفاض الإيرادات المحلية بالإضافة لعدم تقديم المساعدات المالية من العديد من الدول المانحة لحكومة حماس، وأيضاً قامت البنوك بتقليص تسهيلاتهما وتعاملاتها مع الحكومة الفلسطينية خوفاً من العقوبات والملاحقات القانونية في الخارج مما اضطرت الحكومة إلى عدم دفع رواتب الموظفين بشكل كامل، وبالتالي فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يأخذ بالزيادة في عام 2007 بحيث تربطه علاقة طردية مع الطاقة الضريبية فكلما زاد

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تزداد الطاقة الضريبية، وكذلك كلما زادت الإيرادات الضريبية تزداد الطاقة الضريبية وتمثل بينهما علاقة طردية.

والشكل التالي يوضح التغيرات في الطاقة الضريبية في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020:



شكل (7) الطاقة الضريبية في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020

الطريقة والاجراءات

لقد اعتمدت الباحثة في دراستها على الادبيات السابقة التي تم عرضها في الاطار النظري للدراسة في الفصل الثاني وتم الاستعانة في دراسات سابقه عربية واجنبية لها صلة وثيقة بالدراسة الحالية وذلك لحصر المتغيرات المستخدمة في الدراسة، ثم قامت الباحثة بجمع بيانات الدراسة من اصدارات سلطة النقد الفلسطينية، ووزارة المالية الفلسطينية.

قامت الباحثة بعد جمعها للبيانات باستخدام برنامج التحليل الاحصائي Stata وذلك من اجل تحليل السلاسل الزمنية للبيانات، ومن ثم استخدمت الباحثة برنامج ال ECXEL من اجل اعداد الاشكال البيانية وايجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغيرات.

المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم استخدام عدة أساليب إحصائية مناسبة لتحليل بيانات الدراسة، باستخدام برنامج (Stata) الإحصائي، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. المتوسطات الحسابية (Mean) القيمة الأعلى والأدنى (Max, Min)، الانحراف المعياري (Standard Deviation).
2. معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient).
3. تحليل الانحدار الهرمي (Multiple Regression Analysis).
4. اختبار التوزيع الطبيعي للعينة (Normality).
5. اختبار وصف النموذج (Model Specification Test).

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة

قامت الباحثة في هذا الفصل بإجراء الاختبارات الاحصائية على بيانات الدراسة، كما وقام باختبار الفرضيات على النحو التالي:

معامل الارتباط Person correlation matrix

جدول (4): معاملات الارتباط بين المتغيرات

الطاقة الضريبية	هيكل الناتج المحلي الاجمالي	الانفتاح الاقتصادي	النمو الاقتصادي	
			1	النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)
		1	-0.887**	درجة الانفتاح الاقتصادي (نسبة الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي)
	1	0.344	-0.589**	هيكل الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مساهمة قطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي)
1	0.267*	*0.367	**0.348	الطاقة الضريبية

يظهر الجدول رقم (4) اعلاه الارتباط بين المتغيرات هذه الدراسة، ويسمى هذا الاختبار بالاختبار الصفري أو مصفوفة معامل الارتباط الذي يشير الى قوه الارتباط بين العوامل. وتشير العلامة السلبية إلى أن الزيادة بأحد المتغيرات يؤدي لنقصان المتغير المقابل، بينما تشير العلامة الموجبة إلى أن زيادة متغير تؤدي لزيادة المتغير الآخر. لكن في البحث العلمي لا يمكن الاعتماد على هذا الاختبار لتفسير النتائج بشكل كامل حيث أنها مؤشرات أولية قد تتغير في تحليل الانحدار المتعدد. وقام علماء الاحصاء بتحديد نسبة الارتباط المقبولة بحيث إذا كانت قوة الارتباط تزيد عن 90% يعني ذلك أن المتغيرات لهما ارتباط عالي جدا مما يؤدي لضرورة

حذف أحدهما، حيث لا يمكن أن يتم تحليلهما في نفس النموذج الدراسي. ومن خلال الجدول أعلاه تبين أن نموذج هذه الدراسة يخلو من مشاكل الارتباط.

اختبار التوزيع الطبيعي للعينة (Normality)

ومن جهة أخرى قامت الباحثة بإجراء اختبار توزيع البيانات (Normality) لفحص ما إذا كانت البيانات موزعة بشكل طبيعي وذلك من خلال اختبار Doornik-Hansen وكانت نتيجة الاختبار 23.67%، وتشير نتيجة هذا الاختبار إلا أنه لا يوجد مشاكل توزيع طبيعي في الدراسة، حيث أن النسبة أعلى من 5% فلا يوجد مشاكل ذو تأثير هام وتعتبر هذه النسبة مقبولة.

اختبار وصف النموذج (Model Specification Test)

وأيضاً قام الباحث بإجراء اختبار Pregibon للتأكد من أن النموذج تم وصفه بشكل جيد وخالي من حذف العناصر الهامة. وتشير النتيجة إلى أن النموذج محدد بشكل جيد، ولا يوجد عناصر هامة تمثل العامل التابع تم حذفها. حيث أن نتائج هذا الاختبار التي تظهر في الجدول رقم (5) أدناه تبين أن Hatsq أعلى من 5% ويعني ذلك أن النموذج محدد بشكل جيد.

جدول (5): اختبار Pregibon لاختبار وصف النموذج

	Coef.	Std. Err.	T	P> t
Hat	2343.	8102.	3.17	0.002
Hatsq	090.8	.2173	0.53	3770.
Cons	.1239	.0224	0.22	0.988

اختبار القيم المتطرفة

قامت الباحثة باختبار القيم المتطرفة كما بالجدول رقم (6) أدناه، ومن خلال النتيجة تبين أنه لا يوجد قيم متطرفة ومختلفة بشكل كبير عن باقي البيانات، بالتالي فالنموذج خالي من مشاكل القيم المتشعبة، إحصائياً، يجب أن تكون نسب سكوينز Skewness ونسب كورتوزيز Kurtosis ما بين (-2، 2) وتحقق هذا الشرط حسب ما هو مبين في الجدول التالي.

جدول (6): اختبار القيم المتطرفة ال Skewness وال Kurtosis

Kurtosis	Skewness	
1.810-	0.69-	النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)
1.431-	0.388	درجة الانفتاح الاقتصادي (نسبة الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي)
0.533	0.539	هيكل الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مساهمة قطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي)
1.564	1.382-	الطاقة الضريبية

اختبار الفرضيات

قامت الباحثة في هذا الجزء باختبار فرضيات الدراسة وذلك بعد التأكد من دقة البيانات وصحتها وتوزيعها الطبيعي فكانت نتائج هذه الاختبارات كما يلي:

الفرضية الرئيسية الاولى

جدول (7): نتائج اختبار ال Regression للفرضية الرئيسية الاولى

P-Value	β		Adjusted	T-Value	F-Value	
0.000	0.874	0.922	0.918	15.036	226.09	النمو الاقتصادي ← الطاقة الضريبية

** قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.01 * قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05

H_01 : لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الطاقة الضريبية والنمو الاقتصادي في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020.

من اختبار الفرضية الرئيسية الاولى تبين ان T-Value = 15.036 معنوية عند مستوى الدلالة $P = 0.000 \geq 0.05$ ، وان ال F-Value = 226.09، وان قيمة R^2 Adjusted = 0.918، وبناء على ذلكتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الطاقة الضريبية والنمو الاقتصادي في فلسطين ما بين

الأعوام 2000-2020، وأنه كلما ارتفع النمو الاقتصادي بقيمة وحدة واحدة ارتفعت الطاقة الضريبية بقيمة 0.874 وحدة، وهذا يدل على وجود علاقة وتأثير إيجابي قوي بين المتغيرين.

الفرضية الرئيسية الثانية

جدول (8): نتائج اختبار ال Regression للفرضية الرئيسية الثانية

P-Value	β		Adjusted	T-Value	F-Value	
0.000	0.124	0.618	0.598	-5.540	30.695	درجة الانفتاح الاقتصادي ← الطاقة الضريبية

** قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.01 * قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05

H_0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الطاقة الضريبية ودرجة الانفتاح الاقتصادي في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020.

من اختبار الفرضية الرئيسية الثانية تبين ان T-Value = -5.540 معنوية عند مستوى الدلالة $P = 0.000 \geq 0.05$ ، وان ال F-Value = 30.695، وان قيمة R^2 Adjusted = 0.598، وبناء على ذلكتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الطاقة الضريبية ودرجة الانفتاح الاقتصادي في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020، وأنه كلما ارتفعت درجة الانفتاح الاقتصادي بقيمة وحدة واحدة انخفضت الطاقة الضريبية بقيمة 0.124 وحدة، وهذا يدل على وجود علاقة وتأثير عكسي متوسط بين المتغيرين.

الفرضية الرئيسية الثالثة

جدول (9): نتائج اختبار ال Regression للفرضية الرئيسية الثالثة

P-Value	β		Adjusted	T-Value	F-Value	
0.003	0.196	0.373	0.340	-3.364	11.316	هيكل الناتج المحلي الاجمالي ← الطاقة الضريبية

** قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.01 *قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05

H_03 : لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الطاقة الضريبية وهيكل الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020.

من اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة تبين ان T-Value = -3.364 معنوية عند مستوى الدلالة $P = 0.003 \geq 0.05$ ، وان ال F-Value = 11.316، وان قيمة R^2 Adjusted = 0.340، وبناء على ذلكتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الطاقة الضريبية وهيكل الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020، وانه كلما ارتفعت هيكل الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي) بقيمة وحدة واحدة انخفضت الطاقة الضريبية بقيمة 0.196 وحدة، وهذا يدل على وجود علاقة وتأثير عكسي متوسط القوة بين المتغيرين.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

وفي ضوء ما تم معالجته من خلال بحثنا (محددات الطاقة الضريبية في فلسطين خلال الأعوام 2000-2020) نستعرض جملة النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها:

النتائج

تبين من خلال الدراسة والتحليل الاحصائي للبيانات النتائج التالية:

1. وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الطاقة الضريبية والنمو الاقتصادي في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020، وانه كلما ارتفعت الطاقة الضريبية بقيمة وحدة واحدة ارتفع النمو الاقتصادي بقيمة 0.874 وحدة، وهذا يدل على وجود علاقة وتأثير إيجابي قوي بين المتغيرين، وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (المتوكل، 2000).
2. يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الطاقة الضريبية ودرجة الانفتاح الاقتصادي في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020، وانه كلما ارتفعت الطاقة الضريبية بقيمة وحدة واحدة انخفضت درجة الانفتاح الاقتصادي بقيمة 0.124 وحدة، وهذا يدل على وجود علاقة وتأثير عكسي متوسط بين المتغيرين.
3. يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الطاقة الضريبية وهيكل الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020، وانه كلما ارتفعت الطاقة الضريبية بقيمة وحدة واحدة انخفض هيكل الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي) بقيمة 0.196 وحدة، وهذا يدل على وجود تأثير عكسي متوسط القوة بين المتغيرين.

4. وجود تأثير بين متغيرات الدراسة مجتمعة مع الطاقة الضريبية المتمثلة بنسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث تشير النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة

تفسر ما نسبته (0.0488) من التغير الحاصل في الطاقة الضريبية وهذا ما يميز هذه الدراسة، والمتغيرات هي درجة الانفتاح الاقتصادي متمثلة بنسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة القطاع الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي متمثل بمتوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.

5. شكلت الطاقة الضريبية للإقتصاد الفلسطيني نسبة ثابتة من الناتج المحلي الإجمالي تركزت حول ما نسبته (17.29%) وكانت تتراوح بنسب بسيطة.

6. وجود علاقة طردية بين الإيرادات الضريبية وبين الطاقة الضريبية وكذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (درجة النمو الاقتصادي)، بينما درجة الانفتاح الاقتصادي ونسبة مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي تربطهما علاقة عكسية مع الطاقة الضريبية، حيث تتعارض هذه النتيجة مع دراستي (العشعوش، 2015) و(الزواغي، 2017).

7. نجد أن الأوضاع السياسية والصحية التي مرت على الحكومة الفلسطينية خلال الأعوام العشرين (2000-2020) أدت لتراجع الوضع الإقتصادي الفلسطيني لما لتلك الأوضاع من تأثير قوي في التغيرات الحاصلة على مستوى الطاقة الضريبية، كحجز أموال المقاصة من الجانب الإسرائيلي وتسليم جزء بسيط منها أو حجزها كلها، حدوث جائحة كورونا التي عطلت جميع مناحي الحياة، الانتفاضة الثانية، مرحلة الانحسار والانقسام، وارتفاع البطالة نظراً لنمو الوظائف بما يكفي لاستيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل.

التوصيات

بعد الاطلاع على نتائج الدراسة توصي الدراسة بما يلي:

1. تكثيف الجهود لحصر الطاقة الضريبية للاقتصاد الفلسطيني لتتلاءم مع مقدرة المكلف الفلسطيني على تحمل الأعباء الضريبية واستغلال الطاقة الضريبية.

2. زيادة كفاءة النظام الضريبي المعمول به ومحاربة مشاكله مما يزيد ذلك من الإيرادات الضريبية وذلك من خلال اتباع أفضل سبل تحصيل الضرائب من المكلفين الذي يؤدي ذلك لزيادة الطاقة الضريبية.

3. زيادة الضريبة على المنتجات والخدمات المستوردة من أجل دعم الصناعات المحلية.

4. محاولة الاستقلال الاقتصادي عن دولة الاحتلال وذلك لعدم استخدام ضريبة المقاصة كعامل ضغط على السلطة الفلسطينية ومنعها من تحقيق تطلعاتها الاقتصادية.

5. تطوير قوانين ضريبة الدخل وتطبيق ما تشمله على دخل القطاع الخاص بجدية وفعاليتها اكبر.

6. ينبغي على السلطة الفلسطينية البحث عن وسائل أخرى لمعالجة مشكلة العجز المالي دون اللجوء لزيادة العبء الضريبي على المكلف الفلسطيني كالبحت عن الإيرادات الغائبة أو المفقودة وذلك من خلال تحقيق المصالحة الفلسطينية واعادة المؤسسات الحكومية في قطاع غزة الى كنف السلطة الفلسطينية وذلك من شأنه ان يزيد من الايرادات الضريبية الغائبة في قطاع غزة من الانقسام.

7. زيادة الرقابة على التجار وغيرهم من المكلفين لزيادة كفاءة عملية الجباية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

الأحمد، صخر (2005). ظاهرة انتقال عبء الضرائب غير المباشرة في فلسطين. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية.

الأعسر، خديجة (2016). اقتصاديات المالية العامة. دار الكتب المصرية.

البطريق، يونس احمد (2005). أصول الأنظمة الضريبية. المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر. الاسكندرية.

حاجي، أنمار (2005). الصادرات الصناعية وأثرها في تغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي للمده 1980-2002 الاردن حالة دراسية. تنمية الرافدين، المجلد 79، العدد 27، جامعة الموصل.

الحلاق، محمد، الحردان، عبدالهادي (2011). دراسات في التشريع الضريبي. منشورات جامعة دمشق.

خرايشه، عبد عبد الحميد (1997). الطاقة والعبء الضريبي "دراسة تحليلية مع التطبيق على الاردن". العدد الاول، المجلد 42، الجامعة الاردنية.

خضر، بارزان علي (2008). تفويم أداء الإدارة الضريبية وعلاقته بالحصيلة الضريبية، دبلوم عالي، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.

خلف، فليح حسين (2008). المالية العامة. جدارا للكتاب العالمي، عمان.

الزواغي، نجمي (2017). محددات الطاقة الضريبية وانعكاسها على الاقتصاد الليبي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد السابع، جامعة كسطومونو.

سامي، محمد (2005). الدور التمويلي للضرائب في بلدان عربية مختارة للفترة 1980-2002. تنمية الرافدين، العراق.

شريف، رجاى محمود (2013). أثر الضريبة على القيمة المضافة. مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت.

الشلبي، علي منصور علي (1999). الهيكل الضريبي في الاردن: المرونة الداخلية الطاقة الضريبية والجهد الضريبي 1970-1996. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.

عبد الأحد، علاء، سليم، بان متي (2008). استخدام أسلوب تحليل الانحدار وتحليل التباين للانحدار في قياس الطاقة الضريبية في العراق. مجلة جامعة ذي قار، المجلد4، العدد1.

عبد الحميد، عبد المطلب (2005). اقتصاديات المالية العامة. القاهرة.

العبودي، علاء حسين (2015). تحليل اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية للسنوات (1990-2010). دبلوم عالي، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.

العشوش، ياسمين (2015). محددات العبء الضريبي والطاقة الضريبية في الأردن خلال فترة 1980-2011م. رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.

عواضة، حسين، قطيش، عبدالرؤوف (2013). المالية العامة. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

كتانة، خيرى (1998). اتجاهات الإيرادات الضريبية في الاردن والعوامل المؤثرة فيها. مكتبة الشباب، عمان.

كعبور، سهير (2015). دراسة قياسية لأثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014، جامعة ام البواقي.

المتوكل، مصطفى (2000). محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي.

المجالي، أحمد، (2016). تقدير الطاقة والجهد الضريبي في الأردن، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد 43، ص454.

مسعود، بته (2014). أهمية قياس العبء الضريبي في اتخاذ القرار الاستثماري. رسالة ماجستير، جامعة المسيلة.

النور، جمال (2019). مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال فترة من (2006-2015)، مجلة الدراسات العليا، المجلد 14، العدد 54، جامعة النيلين.

الوادية، فادي (2018). دور السياسة الضريبية الفلسطينية في جذب الاستثمار. رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الازهر.

ثانياً: المراجع الاجنبية

Fenochietto, pessino (2013). **Understanding Countries Tax Effort**, International Monetary Fund, Working Paper No 13/24, 2013.

المواقع الإلكترونية

موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني <https://www.pcbs.gov.ps/defaultAr.aspx>

موقع سلطة النقد الفلسطينية <https://www.pma.ps/ar>

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**Determinants of the Taxable Capacity in
Palestine during the Period 2000-2020**

**By
Alaa Ahmad Hasan Abdallah**

**Supervised
Dr. Mufeed AL-Thaher**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master in Tax Disputes Faculty of
Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus,
Palestine.**

2021

**Determinants of the Taxable Capacity in
Palestine during the Period 2000-2020**

By

Alaa Ahmad Hasan Abdallah

Supervised

Dr. Mufeed AL-Thaher

Abstract

This study aimed to identify the determinants of taxable capacity in Palestine between the years 2000-2020, and to identify the relationship of taxable capacity to economic growth, the degree of economic openness and the structure of the gross domestic product. The study used the descriptive analytical approach to answer the study questions, it reached a number of conclusions the most important of them was that, there is a relationship between tax energy and economic growth, and when the taxable capacity increases by one unit the economic growth increases by 0.874 units, and that there is a relationship between taxable capacity, the degree of economic openness, and the structure of the gross domestic product in Palestine between 2000-2020, and based on the results of the study, several recommendations were suggested, the most important of which was the balance between tax capacity and the structure of the GDP in Palestine (the percentage of the industrial sector's contribution to the GDP), encouraging investment in local industries by providing reasonable tax exemptions, increasing the tax on imported products and services in order to support local industries.

Among the most important results that were reached through this study are the following:

- There is a direct relationship between tax revenues and tax energy, as well as per capita GDP (the degree of economic growth), while the degree of economic openness and the industrial sector's contribution to GDP have an inverse relationship with tax energy.
- We find that the political and health conditions that the Palestinian government experienced during the twenty years (2000-2020) led to a decline in the Palestinian economic situation due to the strong impact of these conditions on changes in the level of tax energy, such as withholding clearing funds from the Israeli side and handing over a small part of them. Or book it all, the occurrence of the Corona pandemic that disrupted all aspects of life, the second intifada, the phase of decline and division, and the rise in unemployment due to the growth of jobs enough to absorb the new entrants into the labor market.

This study also came out with many recommendations, the most important of which are:

- Intensifying efforts to limit the tax energy of the Palestinian economy to match the ability of the Palestinian taxpayer to bear the tax burden and exploit the tax energy.
- The Palestinian Authority should search for other means to address the problem of the financial deficit without resorting to increasing the tax burden on the Palestinian taxpayer, such as searching for absent or lost revenues, through achieving Palestinian reconciliation and returning

government institutions in the Gaza Strip to the authority of the Palestinian Authority, which would increase revenues. Tax absenteeism in the Gaza Strip of division.